



نحو حوار اجتماعي منظم وشامل
في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

التاريخ : 2 أكتوبر 2020
البلد: تونس
نوع الوثيقة : محضر اتفاق
القطاع: الجامعة العادة للعدلية واملاك الدولة والشؤون العقارية
الموضوع : جلسة مع النقابة الأساسية لسلك المستشارين المقررين لتدارس بعض الملفات العالقة
مرحلة النزاع :
نوع المكاسب : الترفيع في منحة التقرير والمرافعة الخاصة بسلك المستشارين / المنحة التحفيزية / الترقيات / تنقيح النظام الأساسي
عدد المستفيدين :
النوع الاجتماعي:

محضر جلسة

إنعقدت يوم الجمعة الموافق لـ 02 أكتوبر 2020 على الساعة التاسعة والنصف صباحا 09^h30، بمقر وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية الكائن بشارع محمد الخامس - تونس - جلسة مع النقابة الأساسية لسلك المستشارين المقررين بالإدارة العامة لنزاعات الدولة للتباحث حول بعض الملفات العالقة وذلك بحضور السيدة ليلي جفال وزيرة أملاك الدولة والشؤون العقارية والأخ منعم عميرة الأمين العام المساعد بالإتحاد العام التونسي للشغل المسؤول عن قسم الوظيفة العمومية وقد حضرها السادة الآتي ذكرهم.

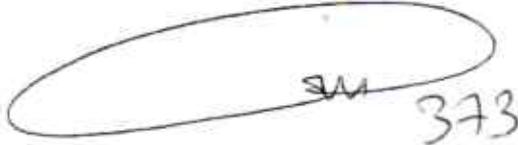
عن الطرف الإداري :

- سهيل عنان : رئيس الديوان
- عبد الرزاق بن فرج : الكاتب العام للوزارة
- رضا الجبالي : المدير العام للمصالح المشتركة

عن الطرف النقابي :

- حافظ بوقرة : كاتب عام الجامعة
- طارق السايح : كاتب عام مساعد بالجامعة
- صالح نصري : كاتب عام مساعد بالجامعة
- حسين العوادي : كاتب عام النقابة الأساسية لسلك المستشارين المقررين بنزاعات الدولة
- فاطمة اليعقوبي : عضو بالنقابة الأساسية لسلك المستشارين المقررين بنزاعات الدولة
- طارق الصغير : عضو بالنقابة الأساسية لسلك المستشارين المقررين بنزاعات الدولة
- محمد أمين الزرافي : عضو بالنقابة الأساسية لسلك المستشارين المقررين بنزاعات الدولة

افتتحت الجلسة السيدة الوزيرة وبعد ترحيبها بالحضور عبرت عن إيمانها بضرورة العمل المشترك والتعاون المثمر مع الطرف الإجتماعي لحلحلة المواضيع العالقة لما في ذلك من انعكاس إيجابي على حسن سير المرفق الإداري في أفضل الظروف ولإرساء مناخ إجتماعي سليم قوامه الحوار والتفاوض كخيار لا يبدل عنه وهو الخيار الذي أكدته السيدة الأمين العام المساعد للإتحاد العام التونسي للشغل المسؤول عن الوظيفة العمومية داعيا إلى تكثيف الجهود بين الإدارة والطرف الإجتماعي للدفاع عن الملفات التي تنهض بسلك مستشاري نزاعات الدولة لما له من أهمية بالغة في الدفاع عن مصالح الدولة وحسن تمثيلها لدى القضاء.

  373

وحيث وبعد التداول والنقاش تم الإتفاق على ما يلي :

أ.ر.	الموضوع	ماتم الإتفاق عليه
01	الترفيغ في منحة التقرير والمرافعة الخاصة بسلك المستشارين المقررين 25% - 25%	تم الإتفاق على متابعة مشروع الأمر المحال من طرف سلطة الإشراف بتاريخ 06 نوفمبر 2017 والمتفق عليه بمحضر الجلسة بين النقابة والوزارة منذ 26 أفريل 2019 المتعلق بالترفيغ في منحة التقرير والمرافعة الخاصة بسلك المستشارين المقررين وفق الترتيب الجاري بها العمل.
02	المنحة التحفيزية	تم الإتفاق على إعداد مشروع أمر جديد لسحب المنحة التحفيزية الخاصة على سلك المستشارين المقررين بنزعات الدولة وتأمين متابعته لدى كل من رئاسة الحكومة ووزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.
03	الترقيات	تم الإتفاق على التنسيق مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة للنظر في امكانية استثناء سلك المستشارين المقررين من تطبيق نسبة 50% التي جاء بها المنشور عدد 14 لسنة 2018 لأن المستشارين المقررين لا ينتمون للأسلاك الرقابية.
C	تنقيح النظام الأساسي	تم الإتفاق على إحداث لجنة مشتركة بين الإتحاد العام التونسي للشغل والوزارة للنظر في تنقيح النظام الأساسي لسلك المستشارين المقررين بنزعات الدولة.

ورفعت الجلسة على الساعة العاشرة ونصف صباحا

السيد الكاتب العام للجامعة
العامة لأعوان العدلية وأملاك الدولة
والملكية العقارية



السيد الأمين العام المساعد
للإتحاد العام التونسي للشغل



وزير أملاك الدولة
والشؤون العقارية

